نص ردن

■ علاء حسن

"مدافع" الحكومة

المتابعون لمسيرة الكرة العراقية ، يعترفون بان لاعبي خط الدفاع في المنتخب ، ومنهم الراحل جمولي ، وبعده جبار رشك ، وعبد كاظم ، وحسن بلة ، وصاحب خزعل الملقب كلوي كانوا وراء تحقيق نتائج طيبة للمنتخب الوطني ، وانجازات هؤلاء مازالت راسخة في اذهان الجمهور الرياضي ، ونظرا لاعجابه بهم منحهم القابا تليق بعطائهم ، وما قدمه هؤلاء وغيرهم من اللاعبين الاخرين ، يعد منجزا كرويا كبيرا في الساحة العربية ، فكان المنتخب يشكل عقدة لمنتخبات السعودية والكويت وقطر والبحرين ، لانها لاتستطيع اجتيازه ، ولاسيما انه اثقل شباكها بعشرات الاهداف .

العراق فقد المدافعين ، عندما توجه وبفعل سياسة القيادة الحكيمة نحو التسلح ، والاستعداد للدفاع عن البوابة الشرقية ، وانفق موارده المالية لشراء المدافع والطائرات والاسلحة المختلفة من دول اوربا الشرقية والغربية ارضاء لنزعة امتلاك القوة ، واستخدامها في وقت الشدة ومنع هجمات الاعداء المنطلقة من دول الجوار او المريخ.

وبغياب المدافعين من امثال جمولي وغيره عن المنتخب ، وتشكيل المزيد من كتائب المدفعية في الجيش ، فقد المنتخب فرصة التاهل الى العديد من البطولات الدولية ، لفشله في الفوز على عمان والبحرين وقطر ، وبعد ان غزا النظام السابق الكويت حرم العراق من المشاركة في دورة الخليج الكروية .

اليوم يتجدد الحديث عن "مدافع الحكومة" والخطورة فيه تكمن في التوجه نحو استخدام السلاح في حسم الخلاف ، بحسب تصريحات بعض اعضاء مجلس النواب ، والعودة الى ممارسات سابقة ، نص الدستور العراقي على تحريمها ومنع اللجوء اليها بكل شكل من الاشكال لان العراق الجديد ديمقراطي اتحادي ، لاحباط اية محاولة لعودة "الديكتاتور المسلح" المدعوم من حزب واحد لا احد غيره .

قبل ايام صدرت تصريحات تفيد بان كتيبة مدفعية تحركت من قضاء المحمودية واتجهت الى منطقة في محافظة كركوك ، مشمولة بالمادة ١٤٠ الدستورية المتعلقة بالمناطق المتنازع عليها ، وبعيدا عن حسابات السياسيين فان المتابعين لاستعدادات المنتخب الوطني لخوض تصفيات التاهل للمونديال ، يشعرون بالقلق من ان تعود "مدافع الحكومة" لتطيح بامال الجمهور الرياضي في ان يشارك المنتخب في البطولة الكروية الاولى في العالم، وقد يقول احد المدافعين عن استخدام مدافع الحكومة في حسم الخلاف، ان هذا الكلام "خرط " وليس له اي تاثير " وشجاب الطوبة على السياسية " والقائد العام للقوات المسلحة من حقه تحريك قواته لانه المسؤول الاول عن الحفاظ على امن البلاد من الاعتداءات الخارجية ، ومن حقه اتخاذ الاجراءات الاحترازية لاحباط اية محاولة تستهدف الامن الوطني.

والمدافع عن "مدافع الحكومة" لايخفي تمنياته في ان يحقق المنتخب امل العراقيين في التاهل للمونديال المقبل ، ليعطي صورة واضحة وناصعة عن الانجازات الكبيرة التي تحققت في العراق الجديد باستخدام "مدافع الحكومة " بتسوية جميع الملفات العالقة ، وتجاوز الازمة السياسية الراهنة ، باذعان الجميع للدستور.

تسريح ١٥٠٠ عامل في نينوى لتوفير عشر دقائق فقط من الكهرباء

□ الموصل / نوزت شمدين

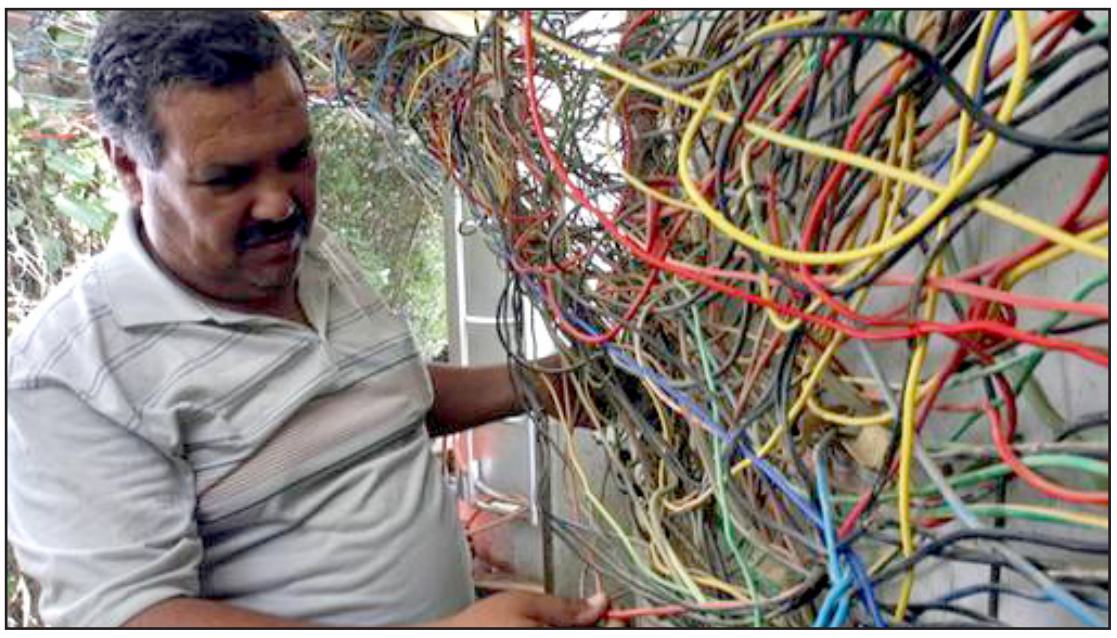

في انتظار معجزة الكهرباء.. (أرشيف)

سرحت الشركة العامة للإسمنت الشمالية في نينوى، نحو ١٥٠٠ عامل بأجور يومية، كإجراء تقشفي بعد الخسائر التي منيت بها، إثر قطع الطاقة الكهربائية عنها من قبل وزارة الكهرباء، وربطها بنظام القطع المبرمج.

ووصف المدير العام للشركة المهندس حسين محسن عبيد الخفاجي، في تصريح صحفي، قرار قطع الكهرباء عن معامل الإسمنت الذي بدأ مطلع الشهر الجاري، بأنه غير صحيح، وغير مدروس.

وبين أن القرار "أثر سلباً على عطاء الشركة ومنتسبيها، بعد أن تأثر المردود المالي، وبالتالي انخفضت حوافز ومكافآت الإنتاج، وسرح مئات العمال"، مضيفا أن "التعامل توقف مع المئات من ناقلي النفط الأسود من مصفى بيجي إلى معامل الشركة، وكذلك ناقلي المواد الأولية من حجر وجبس من المقالع إلى الشركة، إضافة إلى ناقلي إنتاج الشركة من المعامل إلى الأسواق والمستهلكين".

وأكد الخفاجي تأثر عدد كبير من وكلاء بيع الإسمنت، الذين كانوا يحصلون على المادة بسعر تفضيلي يقل عن السعر المطروح بعشرة آلاف دينار.

واستغرب مدير الشركة، قطع الكهرباء عن معامل الإسمنت في وقت شهدت فيه الطاقة الكهربائية تحسناً نسبياً، في حين لم يحدث ذلك، في سنوات سابقة، كان الوضع الكهربائي فيها سيئاً جدا، على حد تعبيره.

وقال الخفاجي: إن محافظ نينوى أثيل النجيفي وافق على إعادة الكهرباء إلى معامل الإسمنت، وكذلك فعل مجلس محافظة نينوى، غير أن الشركة العامة لتوزيع الكهرباء لم تستجب لذلك.

وتوقع يحيى عبد محجوب عضو مجلس محافظة نينوى، أن يشمل التسريح عمالاً دائمين أيضاً في معامل الشركة العامة للإسمنت الشمالية، وفي أقل تقدير ستقطع عنهم المكافآت الشهرية التي كانوا يتقاضونها. وقال محجوب: "كل ذلك من أجل توفير ١٠ دقائق فقط من الكهرباء، وهي المدة التي ستتوافر بعد قطع الكهرباء عن معامل الإسمنت، وهو ما أكده مدير كهرباء المنطقة الشمالية".

وطالب محجوب، مجلسي الوزراء والنواب بالتدخل، من أجل حل الموضوع، "فليس من المعقول أن تقطع أرزاق آلاف من المواطنين، من أجل دقائق قليلة من الكهرباء"، على حد قوله.

وكان مجلس محافظة نينوى قد صوت الأسبوع الماضي على قرار وبالإجماع استثنى فيه معامل الإسمنت في المحافظة من القطع الكهربائي المبرمج، من خلال قيام شركة توزيع الطاقة الكهربائية الشمالية، بتجهيز تلك المعامل بـ٢٥ ميكاواط من الطاقة، لإعادة إنتاجها إلى ما كانت عليه قبل الأول من أيار الجاري، وهو التاريخ الذي بدأت فيه خطة مركزية بقطع الكهرباء عن المعامل، من أجل توفيرها للمواطنين في أشهر الصيف.

وقد أستمع المجلس قبل إصدار قراره إلى المهندس صالح صفو مدير توزيع كهرباء المنطقة الشمالية، الذي أكد بأن ما تتسلمه معامل الإسمنت من الكهرباء لن يؤثر على الساعات التي يجهز بها المواطنون من الكهرباء.

قرار المجلس، لم يتجاوز تأثيره حدود مبناه، وبقيت المشكلة قائمة، وتستمر عملية تسريح العمال، وأسعار الإسمنت في تصاعد، حتى جاوزت الـ١٦٠ ألف دينار للطن الواحد، بارتفاع يقترب بثقة من ٥٠٪ مقارنة بما كانت عليه قبل نحو ثلاثة أسابيع فقط.

كل هذا في ظل حلول مطروحة، جميعها بعيدة المدى، وأهمها ما تحدث به حسين الخفاجي مدير عام الإسمنت الشمالية في تصريحات صحفية، عن مباحثات مع شركة تركية متخصصة، لإنشاء محطة توليد للطاقة الكهربائية تنتج ما يقرب من ١٥٠ ميكاواط، فضلاً عن تطوير معمل الإسمنت في ناحية بادوش غرب الموصل.

ومع استمرار مشكلة الكهرباء في معامل الإسمنت، يتوقع مسؤولون في الشركة العامة للإسمنت الشمالية، بحسب تصريحات أدلوا بها لـ"المدى" أن يشمل التسريح عمالاً آخرين، لمواجهة التراجع الكبير في مدخولات الشركة بعد توقف معاملها عن العمل، وعجزها مالياً عن تسديد أجور ورواتب لجيش من العمال الدائمين والمؤقتين كان يبلغ عددهم حتى مطلع الشهر الجاري أكثر من ٦٤٠٠ عامل.

مجلس النجف يصوت على اختيار المحافظة عاصمة العراق العلمية والثقافية

□ النجف / عامر العكايشي

الشيخ فائد كاظم نون

صوت مجلس النجف على أن تكون النجف العاصمة العلمية والثقافية للعراق، فيما كرم رئيس المجلس أصغر قاصة نجفية.

وقال رئيس المجلس الشيخ فائد كاظم نون لـ"المدى": إنه سيتم إرسال كتاب إلى رئاسة الوزراء بشأن تصويت مجلس المحافظة على أن تكون النجف هي العاصمة العلمية والثقافية للعراق "ونأمل من رئاسة الوزراء الموافقة على المقترح، أسوة بالمقترحات التي رفعت رئاسة الوزراء لاختيار محافظة البصرة العاصمة الاقتصادية وأربيل العاصمة السياحية".

من جانب آخر، قال مدير المركز الإعلامي للمجلس محمد الخزاعي أن رئيس المجلس كرم أصغر قاصة نجفية التي تبلغ من العمر خمسة عشر عام.

وبين لـ"المدى" أن الشيخ فائد كاظم نون استقبل في مكتبه الخاص أصغر قاصة عراقية نجفية، مشيرا إلى أن القاصة فاطمة النجفية "عرضت مجاميعها القصصية التي تميزت أغلب مواضيعها بالنكهة الاجتماعية والإنسانية والأسرية".

ودعا رئيس المجلس المؤسسات الحكومية والإعلامية إلى أن تأخذ دورها في تشجيع هذه القابليات وتطويرها وزجها في الموسوعات العالمية للأرقام القياسية "خاصة وأن القاصة فاطمة النجفية أصغر بعامين من القاصة الجزائرية المسجلة في موسوعة (غينيس) للأرقام القياسية"، مؤكدا أن المجلس أقر في جلساته السابقة معونة مالية تشجيعية لهذه القاصة.

بسبب نقص الخدمات الأساسية وانقطاع الماء والكهرباء

الحي الصناعي في الناصرية يواجه هجرة جماعية

□ الناصرية / حسين العامل

هياكل حديدية من الأنقاض، أكوام من النفايات، ومحال مشرعة الأبواب يترقب أصحابها عودة التيار الكهربائي ليستأنفوا أعمالهم التي توقفت بسبب الانقطاع غير المبرمج للتيار، هكذا يتجلى المشهد في الحي الصناعي بمدينة الناصرية الذي ما زال يعاني من النقص الحاد والمزمن في الخدمات الأساسية.

يقول أبو عادل، صاحب محل لتصليح السيارات في البلوك الأول في الحي الصناعي لـ"المدى": إن معاناة أصحاب المحال الصناعية في الحي كثيرة "ومن جملتها الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي ولساعات طويلة ما يتسبب في الكثير من الأحيان بتعطيل مصالحنا وحرماننا من مصدر رزقنا الذي يعتمد بالدرجة الأساس على الكهرباء".

وأوضح ما يواجهه أصحاب المحال الصناعية من مشاكل ومعوقات في عملهم اليومي "معدل ما يجهز به الحي الصناعي من الطاقة الكهربائية يتراوح ما بين ساعتين إلى ثلاث ساعات طيلة فترة النهار".

وتابع بالقول: "مجمل أعمالنا ترتبط بالكهرباء كالخراطة والتفريز واللحام وأعمال الكهربائيات وتصليح الإطارات وشحن البطاريات، إضافة إلى صبغ وسمكرة السيارات والأعمال الأخرى التي تتطلب وجود واستمرار التيار الكهربائي".

وأكد أبو عادل أن ذلك "اضطر الكثير من أصحاب المهن إلى هجر محالهم والانتقال إلى مراكز المدن وفتح محال لممارسة مهنهم هناك"، مضيفا أن هذا "أخذ يؤثر سلبا على طبيعة النشاط الاجتماعي والبيئي في مركز المدينة وينعكس سلبا على حركة العمل وأرزاق أصحاب المحال في الحي الصناعي".

ولفت إلى أن الكثير من أصحاب السيارات أخذوا يفضلون تصليح سياراتهم داخل المدن ويتجنبون المجيء للحي الصناعي الذي يبعد عن مركز الناصرية بنحو ١٠ كم.

وتابع أبو عادل وهو يروي تفاصيل ما حصل ويحصل من تراجع في النشاط الصناعي في أكبر حي صناعي في محافظة ذي قار: "يفتقر الحي الصناعي في الناصرية لأعمال النظافة المنتظمة والشاملة حيث تنتشر النفايات وأنقاض وهياكل السيارات في شوارع الحي، وهو ما يعيق حركة العمل والنشاط الصناعي".

وأفاد بأن "هناك مشكلة التجاوز من قبل بعض الأفراد على حوض الشارع والأرصفة، إذ قام بعض المتجاوزين ببناء أكشاك خاصة خلافا للتصميم الأساس للحي المذكور"، لافتا إلى أن "الكثير من شوارع الحي الصناعي تعاني من الحفر وتراكم طبقات من الأطيان والدهون، وهي اليوم أحوج ما تكون إلى إدامتها وصيانتها بصورة مستمرة بسبب طبيعة الأعمال الصناعية والنشاطات غير التقليدية التي تتطلب الإدامة المستمرة".

من جانبه، دعا علي حسن، صاحب محل حدادة في البلوك الرابع، إلى استحداث مفارز خاصة للإطفاء والإسعاف الفوري والشرطة في الحي الصناعي، مؤكدا حصول الكثير من الحرائق والحوادث الطارئة التي تتطلب تدخل تلك المفارز بالسرعة الممكنة.

ولفت حسن في حديثه لـ"المدى" إلى جانب آخر من نقص الخدمات يتمثل بانقطاع الماء لفترات طويلة خلال فصل الصيف، فيما تتراكم الأطيان والأوحال في شوارع الحي طيلة فصل الشتاء ما يؤدي إلى عرقلة حركة سير المركبات في شوارع الحي وبالتالي تعطل حركة العمل وحرمان أصحاب المحال من مصدر رزقهم الأساسي.

ودعا حسن الجهات المعنية إلى تقوية ضخ مياه الشرب واستحداث شبكة مجار نظامية لتصريف مياه الأمطار، مطالبا بإعادة الحياة للهواتف الأرضية التي ما زالت متوقفة عن العمل منذ عدة أعوام.

مسؤول اللجنة النقابية في الحي الصناعي عبد الله نعيم عبد الكريم، أشار إلى أن لجنته وعددا من أصحاب المحال في الحي الصناعي قدموا وعلى مدى الأعوام الماضية عدة طلبات إلى محافظ ذي قار ونائبه ورئيس مجلس المحافظة بشأن تحسين واقع الخدمات في الحي، لكن دون جدوى.

وذكر لـ"المدى" أن مطالباتهم كانت تتمثل بتأمين التيار الكهربائي لأصحاب المحال خلال ساعات العمل التي تبدأ من الثامنة صباحا وحتى الساعة الثالثة ظهرا، وتنظيف وتبليط وإنارة شوارع وبلوكات الحي، فضلا عن تزويد الحي بمفارز إطفاء وإسعاف وشرطة كما كان معمولا به في السابق وذلك لأغراض أمنية ووقائية.

وقال: "كما تضمنت المطالبات الدعوة إلى مفاتحة الجهات المعنية في الحكومة الاتحادية بشأن تمليك المحال الصناعية لشاغليها كونهم أمضوا نحو ٣٠ عاما على استئجارها وفق نظام المساطحة من مديرية البلدية، وكذلك تضمنت المطالبات الحد من زيادة بدلات الإيجار التي تفرضها الدائرة المذكورة بين آونة وأخرى".

أكد أن الدستور لم يخول المحكمة الاتحادية النظر في الطعون

شورى الدولة يسجل 27 اعتراضاً على قانون العفو العام

□ بغداد / آلاء فاضل
□ عدسة / محمود رؤوف

كشف مستشار في مجلس شورى الدولة أن قانون العفو العام شمل المحكومين بالإعدام وجرائم القتل والاختلاس، مؤكدا تسجيل ٢٧ اعتراضا على القانون، فيما انتقد قيام المحكمة الاتحادية بالنظر في الطعون، مبينا أن الدستور لم يشر بنص صريح إلى ذلك.

وذكر المستشار الدكتور كريم خميس خصباك في لقاء خاص مع "المدى"، أن مجلس شورى الدولة أشرت ٢٧ ملاحظة على قانون العفو العام، أبرزها شمول المحكومين بالإعدام وجرائم القتل وجرائم الاختلاس دون شمول جرائم الرشوة بالعفو.

وأضاف بشأن شمول مزوري الشهادات بالعفو "في بعض الأحيان يحتاج المشرع إلى فتح صفحة جديدة لبعض الجرائم"، مؤكدا أنه "في حال قدم الموظف شهادة دراسية مزورة لأغراض التعيين فيتم إقصاؤه من الوظيفة، أما إذا كان الغرض من التزوير هو للحصول على امتيازات وظيفية فيصار إلى عزل الموظف وحرمانه من التعيين في أي من دوائر الدولة".

ويعد مجلس شورى الدولة من المؤسسات القانونية الرئيسية في الدولة والتي تعتمد عليها المؤسسات بما فيها مجلس النواب ومجلس الوزراء والوزارات في إبداء الرأي والمشورة القانونية وتدقيق التشريعات والقيام باختصاصات القضاء الإداري.

وعن صلاحيات المجلس قال المستشار: إنه "بالإضافة إلى صياغة مشاريع القوانين وتدقيقها يضطلع المجلس بإعداد تقرير كل ستة أشهر لمراقبة النواقص التي تحدث في التشريعات وتنشر في الجريدة الرسمية".

وتابع خصباك أن المجلس أيضاً يشارك مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء والجهات المختصة بالتشريع، بتشكيل لجان تتولى إعداد التشريعات، مثل قانون مكافحة الإرهاب الذي ينظر فيه مجلس النواب حاليا، وقانون مكافحة الاتجار بالبشر الذي تم إقراره مؤخرا "وهو من القوانين المهمة في المنطقة العربية حيث تفتقر معظم تشريعات الدول العربية إلى هكذا قانون، ويشمل مختلف أشكال الاتجار بالبشر سواء الدعارة أو تجارة الأطفال أو النساء أو التسول".

وأفاد بأن من صلاحيات مجلس الشورى إبداء الرأي في المعاهدات الدولية والمسائل المختلف عليها بين الوزارات أو الجهات غير المرتبطة بوزارة إذا ما حصل إشكال في تطبيقات النص، مشيرا إلى أن للمجلس أيضا صلاحية التحكيم بين وزارتين عند حصول خلاف بينهما، مؤكدا أن قرارات المجلس ملزمة لجميع الدوائر والجهات شأنها شأن القرارات الصادرة من السلطة القضائية.

وبين المستشار خصباك أن المجلس مرتبط إداريا بوزارة العدل لكنه "مؤسسة مستقلة لا تخضع لتأثيرات السلطة التنفيذية بالرغم من أن جزء من الأعمال التي تتعلق باختصاص المجلس التشريعي وإبداء الرأي يعرض أمام وزير العدل إلا أن أعمال القضاء الإداري هي قرارات إدارية ولا تعرض على الوزير".

وبخصوص قانون المساءلة والعدالة قال المستشار: إن تطبيقات هذا القانون لا تقع ضمن اختصاصات مجلس شورى الدولة، موضحا أن قانون هيئة المساءلة والعدالة منع محاكم القضاء الإداري من النظر في جميع ما يتعلق بتطبيقات هذا القانون. وأكد خصباك أن "جميع القوانين التي ترسل من مجلس الوزراء تكون مدققة من قبل مجلس شورى الدولة، وهناك بعض القوانين التي يصدرها مجلس النواب على وجه السرعة لا تعرض على شورى الدولة، ولذلك تكون فيها نواقص تشريعية مثل قانون مجالس المحافظات الذي خضع إلى تعديلات كثيرة بمدة قصيرة مما يعد "عيبا في التشريع"، على حد تعبيره.

وذكر أن من بين القوانين التي لم تعرض على مجلس شورى الدولة "قوانين السجناء السياسيين ومؤسسة الشهداء وهيئة نزاعات الملكية".

وبخصوص قانون النفط والغاز قال المستشار: "أبدى المجلس رأيه بالقانون وقدم المشورة وسجل نحو ١٤ ملاحظة أرسلت إلى مجلس الوزراء في حينها وأخذت بنظر الاعتبار وهو حاليا أمام مجلس النواب".

وبين بخصوص القوانين الصادرة من مجلس قيادة الثورة المنحل أنها ما تزال نافذة، "وفيما يتعلق منها بالقوانين التي تتعارض مع القوانين الحديثة فأن الأخيرة هي السارية على قاعدة أن اللاحق ينسخ السابق"، مضيفا "أما القوانين التي ما زالت نافذة فهناك لجان مشكلة لغرض جمع هذه القرارات والقوانين لإلغائها".

وأوضح خصباك أن إلغاء هذه القوانين تتم من خلال الوزارة المعنية بتقديم مشروع قانون لإلغاء القوانين التي تتعارض مع عملها ليتولى مجلس الشورى الدولة النظر بها ومن ثم إرسالها إلى مجلس الوزراء الذي يرسلها إلى مجلس النواب.

وانتقد المستشار أن تكون تطبيقات قانون مجالس المحافظات من اختصاص محكمة القضاء الإداري لكن الطعن يتم أمام المحكمة الاتحادية قائلا: إن اعتراضات أعضاء مجالس المحافظات والمحافظين والنواب تخضع لمحكمة القضاء الإداري التي تنظر في الدعوى وتصدر القرار القابل للطعن أمام المحكمة الاتحادية، بعد أن كان الطعن يتم أمام الهيئة العامة لمجلس شورى الدولة.

وتابع بالقول: "هناك ملاحظة قانونية على هذا الموضوع كون الدستور لم يشر بنص صريح إلى أن اختصاص المحكمة الاتحادية النظر في الطعن، كما يتعارض مع مبدأ تدرج التقاضي حيث يجب أن تكون محكمة الموضوع ومحكمة الطعن تابعة لنظام قضائي واحد.

واختتم خصباك حديثه بالتأكيد على أن "وعي المواطن بحقوقه ازداد بعد العام ٢٠٠٣ وبذلك ازداد عدد الدعاوى المعروضة أمام مجلس شورى الدولة بعد أن كانت لا تتجاوز ١٥- دعوى في السنة لتتجاوز حاليا آلاف الدعاوى".

المحررة مع مستشار مجلس شورى الدولة